



Wilton Park



تقرير

منظمة "الحكماء" في حوار حول دور المرأة في الوساطة في العالم العربي

7-5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 | WP1778V

بالتعاون مع منظمة "الحكماء"، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية البريطانية



Foreign, Commonwealth  
& Development Office





## تقرير

# منظمة "الحكماء" في حوار حول دور المرأة في الوساطة في العالم العربي

7-5 تشرين الأول/أكتوبر 2020

WP1778V

بالتعاون مع منظمة "الحكماء"، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية

## الموجز التنفيذي

بمناسبة مرور عشرين عامًا على صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000، عقدت وكالة "ويلتون بارك" البحثية التابعة للخارجية البريطانية، بالتعاون مع منظمة "الحكماء"، وبدعم من كلٍّ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية، مؤتمرًا افتراضيًا رفيع المستوى جمع أكثر من 60 من ممارسي السلام المحنكين وصانعي السياسات وبناء السلام من النساء في المنطقة ومناطق أخرى ومسؤولين متعددي الأطراف لمناقشة الفرص والتحديات الماثلة أمام مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام في العالم العربي. واجتمع المشاركون والمشاركات افتراضيًا من 25 دولة مختلفة، بما في ذلك البلدان المتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل ليبيا واليمن والعراق وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما شارك في المؤتمر أربعة من أعضاء منظمة "الحكماء"، وهم نائب رئيس المنظمة والأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون؛ ورئيسة لليبيريا السابقة والحائزة على جائزة نوبل للسلام، إلين جونسون سيرليف؛ ونائبة رئيسة منظمة "الحكماء" ومؤسسة صندوق غراتا ماخيل، غراتا ماخيل؛ ووزير الخارجية الجزائري السابق ووسيط النزاعات السابق وكبير الدبلوماسيين في الأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي، حيث شاركوا بأرائهم حول دور المرأة في الوساطة إلى جانب صاحبة السمو الملكي كونتيسة ويسكس ووزيرة الدولة البريطانية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سلّطت المناقشات الضوء على أهمية ربط التقدم المحرز في إشراك المرأة في صنع السلام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (SDGs) وأجندة الشباب والسلام والأمن (YPS). وكانت القضية الرئيسية التي تناولتها المناقشات هي استبعاد المرأة من عمليات الوساطة رفيعة المستوى في المنطقة. غير أن المشاركين اعتبروا ذلك الإقصاء عرضًا من أعراض مشكلة منهجية أوسع، وهي الافتقار العام إلى المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام وفي الحياة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعدم كفاية الجهود متعددة المسارات التي تعتمد على نجاح جهود المرأة في الوساطة المحلية على مستوى القاعدة الشعبية من خلال المسار الثالث. ولا تزال أوجه عدم المساواة الأفقية والرأسية بين الجنسين قائمة في جميع أنحاء المنطقة، وتتفاقم بسبب الصراعات العنيفة وجائحة كوفيد-19. وقد أشار تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2019 إلى ضرورة اعتبار تسوية النزاعات على نحو مستدام من المسائل ذات الأولوية القصوى والعاجلة. وذهب التقرير إلى أن 40% من سكان المنطقة ستتأزم حياتهم ما لم يتم حل النزاعات بحلول عام 2030<sup>1</sup>. ويعد التعاون المؤسسي والاستراتيجي لإشراك النساء بشكل هادف في صنع السلام بمثابة نقطة انطلاق نحو تحقيق مجتمعات سلمية وشاملة للجميع في العالم العربي.

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 'ورقة بحثية لتقرير التنمية البشرية العربية: عدم ترك أحد خلف الركب نحو المواطنة الشاملة في الدول العربية'، 2019.

## المحاور الرئيسية

تشمل المحاور الرئيسية الناشئة عن المناقشة ما يلي:

- على الصعيد العالمي وفي المنطقة العربية، لم تتحقق سوى مكاسب متواضعة فيما يتعلق بتوفير أطر ومبادرات معيارية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات تحقيق السلام والأمن، بيد أن ثمة قصور في تنفيذ ورصد وضمأن مساواة الدول عن الالتزامات التي تعهدت بالوفاء بها. ويشمل الالتزام المعيارى مبادرات إقليمية مثل شبكة الوسيطات العربيات التي أسستها جامعة الدول العربية حديثاً في إطار الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية بشأن المرأة والسلام والأمن.<sup>2</sup> إن قوة وقيمة وتأثير مشاركة المرأة أمر لا يمكن أن تتجاهله الحكومات والمؤسسات العربية وغير العربية التي تقوم على تيسير عمليات السلام في العالم العربي. وتمثل المرأة عنصرًا بالغ الأهمية بالنسبة لصنع السلام والتنمية المجتمعية الشاملة. وهي تملك الحق في المشاركة في عمليات الوساطة رفيعة المستوى، بل ويمكنها الإسهام على نحو هام في هذا الصدد. فالمرأة تجلب الفئات المستبعدة إلى طاولة المفاوضات وتسلط الضوء على القضايا الرئيسية من منظور النوع الاجتماعي والحقوق المدنية، مما ينتج عنه اتفاقيات أكثر تمثيلاً وشمولية، تسهم في الحفاظ على السلام على المدى الطويل. ويُعد تعزيز مشاركة النساء من خلفيات متنوعة على طاولة المفاوضات جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة للجميع؛ وهي خطة تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق السلام الدائم في الدول العربية.
- أدت الصراعات التي تعاني منها المنطقة إلى تفاقم قوى الإقصاء التي تبطئ وتيرة تقدم المنطقة العربية نحو تحقيق مجتمعات شاملة للجميع. وهناك مظاهر لعدم المساواة بين الجنسين في المجالات السياسية والمدنية في العالم العربي، تعززها الأعراف والعقليات الاجتماعية الأبوية، والتي بدورها تدعم استبعاد المرأة من عمليات الوساطة الرسمية رفيعة المستوى. ويجب معالجة هذه الحواجز الهيكلية من أجل زيادة مشاركة المرأة بشكل هادف ومستدام في جهود الوساطة وصنع السلام على نطاق أوسع.
- للمرأة إسهامات نوعية وجوهرية لافتة في وساطة المسار الثالث على الصعيد المحلي في المنطقة العربية تستحق المزيد من الاهتمام والتقدير. فقد نشطت النساء في جميع أنحاء العالم العربي كإبنيات سلام على المستوى المحلي، حيث عملن على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية والأطراف المتناحرة دون الوصول إلى عمليات السلام الرسمية. وقد أسفر عملهن الميداني عن نتائج مباشرة مثل إطلاق سراح المعتقلين وإيصال الإغاثة الإنسانية. ويعد ذلك من موارد المسار الأول للوساطة.
- في ظل القيود المفروضة على السفر والتنقلات، ساهم نقشي كورونا في تسريع وتيرة رقمنة عمليات صنع السلام حيث فتحت مساحات افتراضية جديدة وخلقت فرصاً وأساليب جديدة للمشاركة. ورغم ما أتاحه ذلك من بعض الفرص الجديدة، إلا أنه لم يترتب عليه التعجيل بإشراك المرأة، بل كشف عن تحديات جديدة مثل أوجه عدم المساواة في الفجوة الرقمية. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة العنف ضد المرأة؛ وهو أمر يلزم معالجته هو الآخر على نحو عاجل.
- يجب الاستثمار في جيل المستقبل من النساء الوسيطات والمدافعات عن النوع الاجتماعي في المنطقة. ومن شأن إشراك الشابات والنساء المدافعات عن النوع الاجتماعي أن يكون دافعاً لحدوث تغيير إيجابي ولزيادة الإدماج المجتمعي بشكل عام. ويمتلك الشباب أدوات جديدة؛ ومن ثم يتعين ربط الشابات الوسيطات بالوسطاء من ذوي الخبرة من خلال الحوار بين الأجيال، وذلك بهدف الجمع بين قوة كلاهما واحراز تقدم في كلا الأجنحتين.
- يجب فهم طائفة التحديات الواسعة والعوائق المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تواجهها المرأة من منظور متعدد الجوانب. وتعد التقاطعية أيضاً إطاراً نظرياً توجيهياً أساسياً لتصميم آليات الإدماج وتنفيذها وتقييمها.
- تكمن فرص زيادة مشاركة المرأة بشكل هادف في استخدام أدوات التغيير مثل المناصرة الاستراتيجية التعاونية بين مؤيدي الإدماج، وبناء القدرات وتوعية حراس البوابات الذكور بقيمة مشاركة المرأة، وتوحيد النهج متعددة المسارات مع مراعاة ظروف النزاعات، وتوخي الحرص البالغ مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي عند تمويل مبادرات صنع السلام وتشجيع الأمم المتحدة باعتبارها وسيطاً مؤسسياً رئيسياً للسلام بحيث تكون مثلاً يحتذى في الإدماج.
- هناك حاجة إلى إعادة تصميم عملية السلام التقليدية لضمان الشمول، والنظر في الغرض الموضوعي للوساطة كلما بدأت عملية. ويجب على الوسطاء والميسرين الخارجيين الاعتراف بمسؤوليتهم وتجنب حصر أدوار النساء في الأدوار الثانوية، وكذلك فتح طاولة السلام أمام الجهات الفاعلة غير العنيفة وأصوات المجتمع المدني. ويتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء التأكد من أن جميع العمليات شاملة لاعتبارات النوع الاجتماعي.

يُعد تعزيز مشاركة النساء من خلفيات متنوعة على طاولة المفاوضات جزءاً لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة للجميع

## معلومات أساسية

يصادف هذا العام الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق منصة عمل بكين (1995). وقد تم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 بالإجماع في عام 2000 كإطار معياري عالمي شدد على أهمية إشراك المرأة بشكل هادف في جهود بناء السلام وحل النزاعات والوقاية والأمن. وعزز القرار الصلة بين معالجة المشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتعميم مشاركة المرأة وأفاق السلام المستدام الإيجابي. وتبع قرار مجلس الأمن رقم 1325 تسعة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن: 1820 (2009)؛ 1888 (2009)؛ 1889 (2010)؛ 1960 (2011)؛ 2106 (2013)؛ 2122 (2013)؛ 2242 (2015)؛ 2467 (2019) و2493 (2019).<sup>3</sup>

وعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم 1325، كان المأمول أن تصبح مشاركة المرأة قاعدة وليست استثناءً في غضون 20 عامًا. والآن، بعد مرور 20 عامًا، ينبغي تقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات الماثلة على الطريق. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم ضعف الفئات المحرومة في المجتمعات على مستوى العالم. وفي ظل تشديد القيود على التنقل وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بات النضال من أجل المشاركة الهادفة يشمل الآن الفضاء الافتراضي الذي يمثل تحديات جديدة. وقد أظهرت التجربة أن المناطق التي تغيب عنها الديمقراطية غالبًا ما تستغل أوقات الأزمات لتنفيذ تدابير تقييدية على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتبديد ما تحقّق من مكاسب فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وأشارت غرانا ماخيل، نائبة رئيس منظمة الحكماء، إلى تحذير الأمين العام للأمم المتحدة من أن العالم لم يكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 قبل تفشي فيروس كورونا. وفي أعقاب الجائحة، ضاع التقدم الذي أحرز في بعض المجالات على مدار عقود في معالجة أوجه عدم المساواة الأفقية التي لا يمكن فصلها عن حقوق المرأة وأجندة القرار 1325. ومن ثم، فإن البناء على تلك المكاسب المتواضعة ومواصلة مطالبة النساء بتوسيع مساحتهن المستحقة يتطلب تطوير أساليب عمل جديدة ومبتكرة وتعزيز الاستراتيجيات.

تمثّلت أهداف مؤتمر ويلتون بارك فيما يلي:

- تقييم التقدم المحرز وأوجه القصور في مشاركة المرأة الهادفة في جهود الوساطة وعملية السلام في العالم العربي.
- دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 والتحول الرقمي على آليات ومساحات المشاركة، لإعادة التخطيط الاستراتيجي في أوقات الأزمات.
- خلق مساحة للتبادل بين الأجيال، بالاعتماد على الدروس المستفادة من خبرات "الحكماء" للاسترشاد بها في مسارات التغيير الإيجابي.
- إصدار توصيات تشغيلية تستهدف أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسيين في إطار دعوة عالمية للعمل من أجل مشاركة المرأة الهادفة في حل النزاعات والوساطة في العالم العربي.

تشمل الأقسام التالية النقاط الرئيسية التي أثارها المشاركون خلال المؤتمر الافتراضي.

### مكاسب متواضعة لكن هشة

1. على الصعيد العالمي، اكتسبت الحركة المناصرة لحقوق المرأة ومشاركتها الهادفة في عمليات السلام المزيد من الأهمية والتقدير. بيد أن الإقصاء المؤسسي للمرأة مازال مستمرًا، إذ تشير البيانات إلى عدم حدوث أي تحسن جوهري في المشاركة المباشرة أو تعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام. وقد أوضحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه بين عامي 1992 و2018، لم تشكّل النساء سوى 13% فقط من المفاوضين و3% من الوسطاء و4% من الموقّعين على الاتفاقيات. كما تضمنت أقل من 20% من اتفاقيات السلام أحكامًا تتناول المرأة أو قضايا النوع الاجتماعي.<sup>4</sup>
2. كانت النساء في جميع أنحاء العالم العربي في طليعة النشاط السياسي والتغيير الاجتماعي، حيث قادت الحركات النسائية الساندة الانتفاضات في كل من تونس واليمن والسودان ولبنان. وعلى الرغم من مشاركتهم النشطة في بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية، باعتبارهن عوامل محركة للسلام لا للعنف، فقد تم تهيمش النساء من المشاركة الفعالة في مفاوضات المسار الأول الرسمية. وعلى الصعيد الإقليمي، تم اتخاذ خطوات بسيطة، لكنها هشة ويتعين الحفاظ والبناء عليها. وتعد المشاركة السياسية المباشرة للمرأة على مستوى المسار الأول في الغالب غير مسبوقة، ولكن كانت هناك تجارب استثنائية للمشاركة تمثلت في تمثيل المرأة بنسبة 28% في اللجنة الدستورية السورية و27% في مؤتمر الحوار الوطني اليمني 2013-2014 (وإن كان ذلك يعد بمثابة استثناء، حيث كان تمثيل المرأة ضئيلاً أو منعدماً في الجولات المتعددة من المحادثات والاتفاقيات منذ 2011).
3. هناك اتجاهات إيجابية في المنطقة وتطور تاريخي فيما يتعلق بالتحصيل العلمي للمرأة في العديدين الماضيين، لا سيما على مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي.<sup>5</sup> غير أن هذه الاتجاهات التصاعديّة انحسرت في البلدان المتضررة من النزاعات.<sup>6</sup> وتشير بعض البيانات التي تعود إلى عام 2018 إلى أن تمثيل المرأة في البرلمان أيضًا قد تحسّن، حيث

<sup>3</sup> منظمة نساء السلام، القرارات، <http://www.peacewomen.org/why-WPS/solutions/resolutions>

<sup>4</sup> هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: السلام والأمن، 2016، <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures>

<sup>5</sup> البنك الدولي 2019

<sup>6</sup> الإسكوا، أهداف التنمية المستدامة في منطقة عربية متضررة من النزاعات، 2018

وصل إلى 19,4% 7. ولكن على الرغم من هذه المكاسب، على الصعيد التشريعي، لا تزال القوانين التي تمنح التمييز في مكان العمل على أساس النوع الاجتماعي وغيرها من الآليات القانونية الوقائية غير موجودة.

4. تم اتخاذ تدابير إيجابية على مستوى الدول وعلى المستوى متعدد الأطراف لضمان إشراك المرأة في الهيئات والهيكل التنفيذية؛ وهو تقدم جدير بالاعتراف والتقدير. ومع ذلك، لا تزال معايير النوع الاجتماعي الأبوية الهيكلية التي تؤثر على المعتقدات والممارسات الاجتماعية وتحدها تشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الالتزامات وتعميم الجهود على الصعيد العالمي. ويجب تسليط الضوء على القيمة المضافة للمرأة، في ضوء تجاربها الخاصة في الصراعات والقيم المجتمعية التي تضيفها إلى العمليات.
5. تواصل دول المنطقة بذل الجهود لاعتماد خطط العمل الوطنية المنصوص عليها بموجب القرار 1325، وتشمل اليمن وفلسطين والعراق وتونس ولبنان والسودان. وينبغي بذل المزيد من الجهود من قبل البلدان التي تشهد صراعات مثل سوريا وليبيا. ويرتبط استمرار الإقصاء على المستوى الإقليمي بعدم وجود آليات التنفيذ والرد للالتزامات التي تم التعهد بها وخطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325. وتعد الالتزامات أمرًا ضروريًا ولكنه غير كافٍ ويجب على الحكومات العربية العمل مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان احترام الالتزامات.
6. يجب إعلاء صوت القيادات النسائية العربية. وقد تم إحراز بعض التقدم على هذا الصعيد؛ ففي عام 2018، قدم ستة ممثلين عن المجتمع المدني من العالم العربي إحاطة تقرير إلى مجلس الأمن الدولي، وقد ارتفع هذا العدد إلى 14 في عام 2019، ولكن هناك المزيد مما يتعين القيام به.

### النساء يبنيان الثقة المجتمعية ويجلبن الفئات المستبعدة إلى طاولة المفاوضات

7. تحدثت اثنتان من عضوات منظمة "الحكماء"، الرئيسة السابقة لليبيريا، إيلين جونسون سيرليف ونائبة رئيس الحكماء، غرانا ماخيل، عن تجاربهما الخاصة ومشاركتهما في جهود السلام، حيث سلطا الضوء على قوة المشاركة النشطة للمرأة. وأكدت السيدة ماخيل أن النساء لا يطرحن فقط وجهات نظرهن الخاصة بالنوع الاجتماعي، بل يطرحن أيضًا وجهات نظر جمهورهن ومجتمعاتهن المحلية إلى طاولة المفاوضات. إن قيمة المرأة لا تقتصر على صوتها فقط، بل تتمثل أيضًا في الأصوات التي تجلبها إلى طاولة المفاوضات. ومن خلال استخلاص أمثلة من جهود بناء الجسور التي قادتها مع مجموعة متنوعة من النساء بالتوازي مع عمليات الوساطة الكينية التي يرعاها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، شددت على أهمية إيجاد قواسم مشتركة في تجارب النساء نحو توحيد أجندة نسائية للضغط على الجهات الفاعلة والوسطاء في الصراعات.
8. وفي معرض حديثها عن محادثات السلام في أكرا ودور المرأة في إنهاء الحرب في ليبيريا، أشارت الرئيسة سيرليف إلى ضرورة وجود تأييد شعبي لضمان المشاركة الرسمية للمرأة في هياكل التفاوض. وتجدر الإشارة إلى أن النساء في ليبيريا لهن تاريخ طويل في المشاركة المجتمعية، حيث يساهمن في تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار من خلال أدوارهن النشطة في التسوية العشائرية للنزاع في ليبيريا فيما يُعرف بـ"بأكواخ بالافا للسلام". كما تجلت القيمة الفريدة للمواطنة النشطة للمرأة ومشاركتها أثناء تفشي فيروس إيبولا حيث ساعدت في بناء الثقة في التصدي للإيبولا وفي المرافق الصحية.
9. تُظهر الدراسات والدروس المستفادة من التجارب الأخرى أن النساء يجلبن منظور الأمن البشري والمدني إلى طاولة المفاوضات، مع التركيز على القضايا المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية بدلاً من القضايا العسكرية. ولذلك، بعد إشراك المرأة أمرًا ضروريًا، ويجب الاعتراف بصنع السلام لا باعتباره لحظة لإبرام الاتفاقيات فحسب، ولكن أيضًا كفرصة للتحويل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين نحو هدف تحقيق مجتمعات شاملة للجميع تقوم على أساس المساواة.
10. لا تدافع النساء فقط عن حقوق المرأة، بل إنها حاربت من أجل حقوق الإنسان والعدالة والكرامة والحكم الرشيد، وضد الفساد ودعمًا لزيادة حجم مشاركتهن في هيئات صنع القرار، كما في حالة الحكومة الأفغانية الأولى بعد حكم طالبان.

### الاستفادة من الأدوات الجديدة والحوار بين الأجيال

11. تحدثت اثنتان من عضوات منظمة "الحكماء"، الرئيسة السابقة لليبيريا، إيلين جونسون سيرليف ونائبة رئيس الحكماء، غرانا ماخيل، عن تجاربهما الخاصة ومشاركتهما في جهود السلام، حيث سلطا الضوء على قوة المشاركة النشطة للمرأة. وأكدت السيدة ماخيل أن النساء لا يطرحن فقط وجهات نظرهن الخاصة بالنوع الاجتماعي، بل يطرحن أيضًا وجهات نظر جمهورهن ومجتمعاتهن المحلية إلى طاولة المفاوضات. إن قيمة المرأة لا تقتصر على صوتها فقط، بل تتمثل أيضًا في الأصوات التي تجلبها إلى طاولة المفاوضات. ومن خلال استخلاص أمثلة من جهود بناء الجسور التي قادتها مع مجموعة متنوعة من النساء بالتوازي مع عمليات الوساطة الكينية التي يرعاها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، شددت على أهمية إيجاد قواسم مشتركة في تجارب النساء نحو توحيد أجندة نسائية للضغط على الجهات الفاعلة والوسطاء في الصراعات.
12. وفي معرض حديثها عن محادثات السلام في أكرا ودور المرأة في إنهاء الحرب في ليبيريا، أشارت الرئيسة سيرليف إلى ضرورة وجود تأييد شعبي لضمان المشاركة الرسمية للمرأة في هياكل التفاوض. وتجدر الإشارة إلى أن النساء

إن قيمة المرأة لا تقتصر على صوتها فقط، بل تتمثل أيضًا في الأصوات التي تجلبها إلى طاولة المفاوضات

يجب الاعتراف بصنع السلام لا باعتباره لحظة يتعين إبرام الاتفاقيات فيها فحسب، ولكن كفرصة للتحويل الاجتماعي والمساواة

يجب ألا تتمحور الجهود حول دعم النساء اليوم فقط، ولكن أيضاً حول كيفية ضمان استمرار التدفق المستقبلي للنساء من بناء السلام والوساطة

- في ليبيريا لهن تاريخ طويل في المشاركة المجتمعية، حيث يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار من خلال أوارهن النشطة في التسوية العنصرية للنزاع في ليبيريا فيما يُعرف "بأكواخ بالافا للسلام". كما تجلت القيمة الفريدة للمواطنة النشطة للمرأة ومشاركتها أثناء تفشي فيروس إيبولا حيث ساعدت في بناء الثقة في التصدي للإيبولا وفي المرافق الصحية.
13. تُظهر الدراسات والدروس المستفادة من التجارب الأخرى أن النساء يجلبن منظور الأمن البشري والمدني إلى طاولة المفاوضات، مع التركيز على القضايا المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية بدلاً من القضايا العسكرية. ولذلك، يعد إشراك المرأة أمراً ضرورياً، ويجب الاعتراف بصنع السلام لا باعتباره لحظة لإبرام الاتفاقيات فحسب، ولكن أيضاً كفرصة للتحويل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين نحو هدف تحقيق مجتمعات شاملة للجميع تقوم على أساس المساواة.
14. لا تدافع النساء فقط عن حقوق المرأة، بل إنها حاربت من أجل حقوق الإنسان والعدالة والكرامة والحكم الرشيد، وضد الفساد ودعمًا لزيادة حجم مشاركتهن في هيئات صنع القرار، كما في حالة الحكومة الأفغانية الأولى بعد حكم طالبان.
15. يجب ألا تقتصر مشاركة الشابات على دور المراقبات فقط، بل يتعين أن يشاركن كأصحاب مصلحة مباشرين ومشاركين فاعلين.
16. هناك حاجة لنظم دعم وتوجيه للجيل الأصغر من النساء صانعات السلام. وينبغي بناء قدرتهن، واستغلال قوتهم ومعرفتهن حتى يظهر الجيل القادم من القادة.

### الدبلوماسية الرقمية: الفرص والتحديات الماثلة أمام المشاركة الهادفة

17. كشفت جائحة كوفيد-19 عن وجود أوجه عدم المساواة وتفاوتات خطيرة على مستوى العالم. فقد أدت إلى تفاقم التحديات التي كانت قائمة قبل تفشي الفيروس، مما أوقف التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ أجندة القرار 1325. لكنها أدت أيضاً إلى حدوث تحول افتراضي جعل العمليات الرسمية في متناول النساء والشباب. إن جائحة كوفيد-19 تعتبر بمثابة عاصفة في الدعوة للتغيير ولا ينبغي لنا أن ندع لحظة التغيير هذه تفلت من أيدينا. وقد شددت الرئيسة سيرليف على ضرورة استغلال التحديات الجديدة التي تمثلها جائحة كوفيد-19 لإعادة تصور المجتمع وإعادة تشكيله ليصبح مجتمعاً حيويًا ومنصفاً حيث تكون فيه المرأة والقيادة النسائية في قلب الاستجابة وما بعدها.
18. تقوض رقمنة طاولة السلام الحجة التي تساق مرارًا وتكرارًا بعدم وجود مقاعد كافية حول الطاولة للنساء. فقد تم تخفيض الحد الأدنى لمشاركة المرأة في محادثات السلام الافتراضية ظاهرياً حيث توفر عليهم مشقة السفر والعمليات البيروقراطية الطويلة، وتمكنهن من التغلب على الحواجز الاجتماعية المتعلقة بالسفر، مثل واجبات الأمهات المعيارية والحصول على الإذن من الأزواج أو أفراد الأسرة. ومع ذلك، لا ينبغي الافتراض أن التغلب على الحواجز التي تحول دون المشاركة الجسدية للمرأة أو أن الرقمنة تعني بالضرورة مشاركة عدد أكبر من النساء، أو تسريع مشاركة المرأة على نحو فاعل. فقد أظهرت التجربة حتى الآن ضعف تأثير الرقمنة على زيادة مشاركة المرأة.
19. الرقمنة ليست حلاً سريعاً للمشاركة. وقد تحدث أحد الممارسين البارزين في مجال الوساطة عن التحول الافتراضي الذي شهدته عمليات صنع السلام مشيراً إلى أنه في المساحات الافتراضية، يكون من الأسهل إشراك الناس ولكن من الصعب إعلاء أصواتهم. ففي الاجتماعات الافتراضية هناك احتمال أن تصبح المناقشات الجوهرية ضعيفة في حال مشاركة أعداد أكبر من الأشخاص لمجرد أنه من الأسهل إشراكهم. ولا زالت الرمزية والحواجز الهيكلية التي تهمش مساهمات المرأة والهيمنة المستمرة لخطابات الذكور مسيطرة في الفضاء الافتراضي.
20. تطرح الوساطة والتسهيلات الرقمية تحديات عملية محددة، مثل بناء الثقة بين الأطراف، والافتقار إلى التعاطف والتفاعل البشري، فضلاً عن الفجوة الرقمية التي تقوض فرص زيادة المشاركة الفعالة. ومن الصعب استنساخ الوساطة غير الرسمية التي تجري أثناء استراحات الشاي، وغيرها من أدوات الوساطة الرئيسية، عبر شبكة الإنترنت. كما أنها تفسح المجال أمام زيادة سوء الفهم والخلط. كل هذه العوامل تحول دون بناء علاقات جديدة. غير أنه يمكن تعزيز العلاقات القائمة بين الجهات الفاعلة في عملية الوساطة وأصحاب المصلحة الخارجيين، حيث تعكس المناقشات المستمرة في الفضاء الافتراضي التزاماً بذلك. حيث أن المناقشات المستمرة في الفضاء الافتراضي تعكس التزامهم بقضيتهم وقدرتهم على التركيز على الحلول في عملهم.
21. يجب النظر إلى محو الأمية الرقمية وتوافر البنية التحتية باعتباره جزءاً أساسياً من تصميم العمليات واستراتيجيات المشاركة. وعلى الصعيد العالمي، هناك أكثر من ملياري امرأة غير متصلة بالإنترنت ويعد فرص وصول النساء إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل من فرص وصول الرجال إليها. ويجب أن يكون الوسطاء والميسرين على دراية بالفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين وأن يتعاملوا مع المشاركة الافتراضية من منظور النوع الاجتماعي مع طرح حلول مستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي. ويجب إتاحة الوصول إلى الأدوات الرقمية المعتمدة في سياقات الوساطة. ومن شأن ذلك أن يضفي طابعاً ديمقراطياً على الفضاء الافتراضي بحيث لا تقتصر خدمة الرقمنة على النساء المتعلمات في المناطق الحضرية فقط.
22. من الممكن أن يتم اعتماد نماذج هجينة في المستقبل. ولكن يجب إتاحة الوصول إلى كل منهما على أساس المساواة وبحيث لا يقتصر المجتمع المدني والنساء على الفضاء الإلكتروني بينما يشارك الرجال في المحادثات 'وجهاً لوجه' بسبب انخفاض مخاطر سفرهم مقارنة بالنساء، كما يحدث في بعض السياقات.

إن جائحة كوفيد-19 تعتبر بمثابة عاصفة في الدعوة للتغيير ولا ينبغي لنا أن ندع لحظة التغيير هذه تفلت من أيدينا

في المساحات الافتراضية، من الأسهل إشراك الناس ولكن من الصعب إعلاء أصواتهم

23. ينبغي النظر في سبل اكتساب القادة الشرعية من خلال استخدام الفضاء الإلكتروني، وسبل تعزيز وكالة المرأة عبر الإنترنت ونقلها خارج إطار الشبكة العنكبوتية.

24. يجب أن يظل الهدف من بناء السلام هو إقامة مجتمعات شاملة للجميع. وعلى الرغم من زيادة عدد النساء المدعوات إلى المحادثات الافتراضية بسبب الرقمنة، ينبغي التمييز بين الحيز الانتقائي والحيز المطالب به. وتحتاج النساء إلى الدعم في المطالبة بمزيد من المساحات.

25. الأدوات الرقمية ليست جديدة بالنسبة للمجموعات النسائية التي تعاني من نقص التمويل والتي اضطرت إلى استخدام أدوات مبتكرة لبعض الوقت. وتستخدم النساء في ليبيا واليمن وأماكن أخرى بالفعل وسائل التواصل الاجتماعي حيثما أمكنهن ذلك، بسبب القيود المفروضة على التنقل. وكانت النساء حريصات على استخدام هذه الأدوات لمواصلة عملهن، وينبغي دعمهن في ذلك، لكنهن يواجهن أيضًا مشكلات تتعلق بالحماية، لا سيما الحقوقيات.

### المخاطر الأمنية التي تنطوي عليها مشاركة المرأة النشطة عبر شبكة الإنترنت وخارجها

26. يجب مراعاة المخاطر الأمنية واحتياجات حماية المرأة عند إشراك النساء حيث تم استهداف العديد من النساء، مثل الهجوم الذي تعرضت له فوزية كوفي، التي كانت واحدة من بين أربع نساء في وفد الحكومة الأفغانية المكون من 21 عضوًا. ويتعرض الأمن الرقمي للمرأة أيضًا للتهديد؛ فعلى سبيل المثال، تعرضت العديد من بنات السلام اليمنيات والفلسطينيات والليبيات لمضايقات وتهديدات أمنية عبر الإنترنت. وتحتاج الناشطات والنساء المنخرطات في مجال الدعوة والمناصرة وتنظيم المحادثات إلى التدريب والأدوات من أجل المشاركة بأمان في عمليات السلام. كما يتعين تشجيع الدول على التسجيل في "إطار حماية النساء من بناء السلام" الذي طوره الشبكة العالمية لعمل المجتمع المدني (ICAN) ومولته وزارة الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية البريطانية.<sup>8</sup>

27. كما ساهمت الجائحة في زيادة العنف ضد المرأة في الأماكن المغلقة، مصحوبة بزيادة في مستوى الإفلات من العقاب ضد الجناة. كما تعرضت الناشطات من النساء وبناء السلام إلى زيادة المراقبة وسوء المعاملة والتلاعب عبر الإنترنت حيث نقلت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أنشطتها إلى شبكة الإنترنت. وتميل الحكومات الاستبدادية في المنطقة والعالم إلى إساءة استخدام سلطتها ومواقف الأزمات لإحكام قبضتها على السلطة وإقصاء أصوات التغيير. ومع ذلك، فإن التغيير أمر لا مفر منه، لا سيما بالنظر إلى تزايد أعداد الشباب في المنطقة، والتغيير الاجتماعي والسياسي الذي يأمله الشباب ويحتاجونه سيحدث في النهاية بقيادتهم.

ومع ذلك، فإن التغيير أمر لا مفر منه، لا سيما بالنظر إلى تضخم الشباب في المنطقة، والتغيير الاجتماعي والسياسي الذي يتخيله الشباب ويحتاجونه سيقدّمهم في النهاية

### التحديات الماثلة أمام مشاركة المرأة الهادفة

#### تصميم العمليات التقليدية كحاجز للمشاركة: جيل جديد من عمليات السلام

28. يجب وضع النساء والشباب على قدم المساواة مع الرجال الذين يحملون أسلحة من الأطراف المتصارعة في الجيل التالي من عمليات السلام. ويُنظر حاليًا إلى أدوار المجتمع المدني والشباب والنساء باعتبارها ثانوية، في حين ينبغي أن تكون جزءًا لا يتجزأ من عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. ويرجع هذا الإقصاء إلى حدٍ كبير إلى هيكل وتصميم عملية السلام، التي غالبًا ما يسيطر عليها ميسرو الطرف الثالث والوسطاء الخارجيون. ويقصر هؤلاء الوسطاء مقاعد الطاولة على الأطراف المتحاربة ويمنحونها اليد العليا بدلاً من إنشاء آليات توفر الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً من النزاع، مثل المجتمع المدني والشباب والنساء، والعمل على توازن القوى حول طاولة المفاوضات.

29. ينبغي أن تكون المساواة القائمة على المشاركة الهادفة والعادلة هي المبدأ التوجيهي عند إعادة تصميم عمليات السلام، حيث لا تتم إضافة النساء والشباب وغيرهم من الفئات المحرومة إلى هامش الوفود، بل يتم بدلاً من ذلك بذل جهود جادة لضمان حصولهم على الأدوات المناسبة والمعلومات اللازمة للمشاركة بشكل هادف. ويجب عدم إقحام النساء بالقوة في هذه العملية؛ فالطاولة تحتاج إلى إعادة تصميم. ينبغي أن تقوم النساء بالتيسير ورئاسة الفرق، ويجب إشراكها منذ بداية العملية، وليس فقط كممثلات للضحايا أو على الهامش.

#### يجب تحدي الميسرين أنفسهم

30. تعد النساء في حد ذاتهن جزءًا من التعبئة السياسية والحملات في العديد من البلدان العربية. إن العقبة التي تحول دون مشاركتهن في عمليات السلام الرسمية لا تتمثل في افتقارهن إلى القدرة أو الرؤية، بل في قصور رؤية الميسرين الخارجيين. يتعين على الميسرين الخارجيين تفكيك عملية السلام وإذكاء الوعي بالمستفيدين من إحلال السلام وأصحاب المصلحة الحقيقيين. ويتعين على المؤسسات الميسرة مراعاة الغرض من السلام الذي تحاول تحقيقه في معايير الاختيار الخاصة بأصحاب المصلحة الذين ستجلبهم إلى طاولة المفاوضات. ولن يؤدي وقف الأعمال العدائية سوى إلى إصلاحات قصيرة الأجل وإضفاء الشرعية على الجهات المسلحة إذا كانت هي الطرف الوحيد الموجود حول الطاولة. وعند التوسط من أجل إحلال السلام، يجب ألا تقبل الجهة الداعية إلى الاجتماع وجود الأطراف المسلحة فقط على طاولة المفاوضات، بل يتعين أن تسعى إلى بناء أسس للسلام الدائم وإشراك الجهات الفاعلة التي يجب أن تنزع سلاحها وكذلك الجهات الفاعلة التي تمثل الأصوات المدنية.

يتعين على الميسرين الخارجيين تفكيك عملية السلام وإذكاء الوعي بالمستفيدين من إحلال السلام وأصحاب المصلحة الحقيقيين

31. في اليمن، كان للمبعوث الخاص السابق، جمال بن عمر، دور رئيسي في تشجيع الأطراف على قبول حصة 30% في مؤتمر الحوار الوطني اليمني التي تم اعتمادها لاحقًا في لجنة الصياغة واللجان الأخرى.

32. يجب أن يتمتع أصحاب المصلحة الخارجيون عن تطويع النساء العربيات ومعاملتهم كمجموعة متجانسة لا تنوع فيها. ويجب الاعتراف بالاختلافات بين الأقاليم وداخل الدول وبين الأفراد فيما يتعلق بتجارب النساء وتمثيل تنوع أصواتهن في العملية. وينبغي الاسترشاد بهذا الالتزام بالتنوع عند إجراء تقييم نقدي للنساء المختارات للمشاركة في محادثات المسار الأول الرسمية. ويجب أن يفكر أصحاب المصلحة الخارجيون فيمن هن، ومن يمثلن، وما إذا كان وجودهن يمثل الأصوات والمطالب المجتمعية.
33. ينبغي أيضاً أن يحذر أصحاب المصلحة الخارجيون من النخبوية عند اختيار النساء وأن يتجنبوا دعوة نفس المناصرين الذين غالباً ما يكونون في مناصب امتياز؛ بل يتعين عليهم مراعاة التنوع في النساء المشاركات من منظور متعدد الجوانب بهدف خلق عملية سلام شاملة للجميع قدر الإمكان.
34. تقع على عاتق الوسيط مسؤولية الحيايد. وقد شهدت المنطقة في كثير من الأحيان وسطاء لديهم مصالح خاصة في النزاعات التي يتوسطون فيها ولا يتركون مصالحهم خارج قاعة المفاوضات. يجب وضع معايير جديدة لجهود صنع السلام بحيث تصبح أكثر شمولاً، مع مراعاة المصداقية ومعرفة المجتمعات والأسباب الجذرية للنزاعات.
35. ثمة عيوب عميقة في أنظمة صنع السلام التقليدية وفي هيكل العمليات تحول دون إجراء تغييرات منهجية ودمج المقترحات الجديدة. ومن ثم، ينبغي محاسبة الجهات الداعية إلى إجراء المحادثات، إلى جانب الأمم المتحدة، وممارسي السلام والوسطاء.

### تفعيل مشاركة المرأة السياسية

36. تحدث السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير الخارجية الجزائري السابق ووسيط النزاعات السابق وكبير الدبلوماسيين في الأمم المتحدة، عن ثلاث نقاط يجب على الدول العربية العمل على معالجتها من أجل زيادة مشاركة المرأة في صنع السلام. النقطة الأولى هي ضرورة الاعتراف بقيمة الوساطة نفسها وتسخيرها بشكل أكبر لمعالجة القضايا الاجتماعية والسياسية. النقطة الثانية هي الحاجة إلى سن تشريعات مراعية وحساسة لاعتبارات النوع الاجتماعي لتقنين حقوق المرأة. أما النقطة الثالثة هي ضرورة وجود هيكل داعمة لسيادة القانون من أجل تنفيذ الأطر القانونية لحقوق المرأة ومشاركتها وحمايتها. وتشكل الثغرات الأساسية التي تشوب القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة في المنطقة، والتي تحد من مشاركة المرأة في المجالات السياسية الرسمية، عقبات كبيرة أمام مشاركتها في صنع القرار وبالتالي مشاركتها في عمليات السلام والوساطة.

### الاعتراف بالرمزية ومعالجتها

37. إن حجة إشراك النساء بسبب نوعهن الاجتماعي وليس باعتبارهن أفراداً مؤهلين قد تضر بمشاركتهن الهادفة في بعض المجتمعات الأبوية. وعندما يضغط مناصرو الشمولية على القادة الذكور في العالم العربي، على سبيل المثال، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الشخص المقترح هو أولاً وقبل كل شيء خبير، ثم الإشارة إلى نوعه الاجتماعي.
38. تكتسي الجهود التنازلية المتجهة من القمة إلى القاعدة والجهود الشعبية الرامية إلى ضمان الشمولية أهمية كبرى. فعندما يتم الضغط على القادة في القمة فقط لإشراك النساء، فإن هذا ينطوي على احتمالات أن يكون فعلاً رمزياً، حيث يمكن إشراك النساء فقط لإرضاء بعض الجهات الخارجية الفاعلة دون إرادة حقيقية لضمان مشاركة المرأة بشكل هادف. لذلك يجب على المجموعات النسائية الضغط على صناع القرار. وعلى نحو مماثل، يجب أن تشجع النساء في مناصب السلطة أو النفوذ على مشاركة المزيد من النساء في الحياة السياسية.

### تفكيك الصور النمطية عن العالم العربي

39. أكدت الأصوات النسائية القيادية في المنطقة أنه على عكس المفاهيم الغربية الخاطئة المستخدمة غالباً لتبرير استبعاد المرأة من العمليات السياسية وعمليات صنع السلام، فقد كان للمرأة، ولا يزال، دوراً مهماً في الحياة العامة. ومن ثم، لا يمكن تفسير إقصائهن ولا التسامح مع القول إن المرأة بحاجة إلى تفعيل دورها في الحياة العامة. لقد كنَّ على الخطوط الأمامية للربيع العربي في مجتمعه، وفي بعض النزاعات مثل اليمن وليبيا تولين قيادة المفاوضات المحلية بنجاح. وغالباً ما تكون النساء أكثر ثقة من الرجال عند التفاوض مع الجهات القبلية المحافظة على اعتبار أن لديهن مصالح شخصية أقل فضلاً عن كون مشاركتهن تتم بقيادة المجتمع المحلي.

40. على عكس معتقدات حراس عمليات السلام، فإن ثقافة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تعيق مشاركة المرأة الهادفة. وواقع الأمر أن النساء من بناء السلام يستخدمن الممارسات الثقافية والعقائد والتقاليد لتحدي النزعة العسكرية والنظام الأبوي. يجب مواجهة الأعراف التي عفا عليها الزمن إذا كنا نريد مشاركة المزيد من النساء في مفاوضات السلام.

### فرص مشاركة المرأة الهادفة

#### عوامل التغيير

41. يجب على الحلفاء من النساء والرجال على حد سواء تحديد أدوات التغيير والتعامل معها. ففي العراق، استفادت النساء من قوة الاحتجاجات العامة التي اجتاحت الشوارع للدعوة إلى التغيير الاجتماعي والفضاء السياسي الشرعي للمرأة. كما دعمت المنظمات النسائية المتظاهرين لوجسئاً طوال الاحتجاجات، ومن ثم ساهمن في بناء الشرعية وحشد التأييد لقيام المرأة بالأدوار العامة. وتشمل الأمثلة على وسائل التغيير الاحتجاجات السلمية، كما في حالة السودان أو الجزائر أو

يجب مواجهة الأعراف التي عفا عليها الزمن إذا كنا نريد مشاركة المزيد من النساء في مفاوضات السلام

وتقول الوسيطات من سوريا واليمن وأفغانستان إنهن لا ينتظرن دعوة للمشاركة في



لبنان، بل تشمل أيضًا الدعوة الاستراتيجية بين المنظمات النسائية التي يمكنها بناء الدعم بين صانعي القرار وحراس البوابات الذكور. وتقول الوسيطات من سوريا واليمن وأفغانستان إنهن لا ينتظرن دعوة للمشاركة في المحادثات؛ فهن ماضيات في بناء السلام.

42. أقرت عدة دول ومؤسسات بأهمية شبكات الوسيطات الإقليمية. ويجب استغلال هذه الشبكات كمورد للتواصل ولمشاركة أفضل الممارسات بين النساء، واستخدامها كمجمع للتوظيف لعمليات تعيين الوسطاء.

43. يجب الاعتراف بأن النساء يلعبن بالفعل دورًا مختلفًا على طاولات مختلفة. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، قادت النساء التحركات الشعبية والمقاومة السلمية خلال الانتفاضة الأولى في الفترة 1987-1989. وكُنَّ الأصوات التي دعت إلى التحرر والتغيير الاجتماعي. وشكَّلت وتولين قيادة لجان التنسيق الفنية والاستراتيجية على الصعيد الميداني حيث تمت معالجة المظالم الأساسية وقضايا النزاع بتأييد محلي كبير. وتم فيما بعد استبعاد هذه القيادات النسائية من القنوات الخفية السرية التي يهيمن عليها الرجال وتقتصر عليهم.

### الحلفاء الرجال من أجل قضية المشاركة

44. يتمثل التحدي الكبير في عدم رغبة الرجال في مساهمة المرأة. فالصراحة مطلوبة عند تناول مسألة إقصاء النساء في الوساطة وصنع السلام، ويتعين معالجة عدم المساواة بين الجنسين من منظور علانقي لا يركز على النساء فحسب، بل يتبنى نهجًا يراعي النوع الاجتماعي وينظر إلى أدوار الرجال في تكريس هيكل السلطة. وينبغي التصدي للمعايير الأبوية وعقلية حراس البوابات: يجب أن يشارك الرجال على أساس إشراك النساء في عمليات السلام وفي جميع المجالات حتى يتم التغلب على الحواجز الهيكلية، وتغيير العقلية. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أيد البرلمان الذكور التقدميون إشراك المرأة في مجلس الشورى مما أدى إلى التعيين التاريخي لـ 30 امرأة في المجلس.

ينبغي التصدي للمعايير الأبوية  
وعقلية الأوصياء: يجب أن  
يشارك الرجال على أساس  
إشراك النساء في عمليات السلام

### اعتبارات التمويل

45. يتطلب دور المانحين والحكومات الدولية الداعمة لتنمية القدرات السياسية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية الرسمية في العالم العربي مزيدًا من الاستكشاف. فثمة حساسية معينة في هذا الصدد حيث يمكن أن يبدو المانحون متحيزين إذا قاموا بدعم بعض القيادات السياسية النسائية والذي قد يُنظر إليه بدوره على أنه تدخل سياسي خارجي. ومع ذلك، ينبغي اعتماد طرق بديلة لدعم القيادات السياسية النسائية، سواء من خلال بناء القدرات عبر الأحزاب أو برامج أخرى.

46. يعد التمويل المستدام والمرن أمرًا ضروريًا لدعم احتياجات حماية الناشطات اللاجئات. وتعتبر اللاجئات معرضات للخطر بشكل خاص لأنهن فقدن سبل عيشهن ونادرًا ما يكون لديهن بدائل اقتصادية دائمة في البلدان المضيفة. وإذا رغب المغتربون في المشاركة بشكل هادف في بناء السلام، فإنهم يحتاجون إلى مزيد من الدعم لأن منظمات النساء المغتربات غالبًا ما لا تستوفي معايير التمويل الصارمة التي تضعها الجهات المانحة.

47. يجب على المانحين مراعاة النوع الاجتماعي عند وضع السياسات وأن يتبنوا العناية الواجبة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي عند قيامهم بدعم عمليات السلام. ويجب عليهم استخدام نفوذهم لمساءلة وسطاء الطرف الثالث لضمان مراعاة النوع الاجتماعي في جميع مراحل تصميم العملية وتنفيذها، ويجب عليهم التحقق من قدرة المشاريع التي يمولونها قادرة على دمج منظور النوع الاجتماعي.

48. يجب على المانحين مساءلة الوسطاء، بل ويجب عليهم استخدام نفوذهم لتشجيع أطراف النزاع على قيادة وفود شاملة للجميع.

### توحيد نهج المسارات المتعددة

49. أدى استبعاد النساء من المساحات السياسية الرسمية وطاولة السلام إلى حصر العديد من النساء في المنطقة في المسارين الثاني والثالث. ويقدّر أهمية الوساطة المحلية، ويقدّر ما كانت المرأة فعالة، من الضروري عدم إحالة مشاركة المرأة في عمليات السلام إلى مسارات أدنى. ويجب تشجيع النهج متعدد المسارات التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. كما يجب دعم الشبكات النسائية لضمان التبادل عبر المسارات ومشاركة الخبرات ووضع الاستراتيجيات.

50. غالبًا ما تبدأ عمليات المسار الأول بحوارات استكشافية للمسار التفاوضي الثاني أو المسار 1.5. وعند وضع ذلك في الاعتبار، وتحقيقًا للمشاركة الهادفة للمرأة على مستوى المسار الأول، يجب أن تسعى المجموعات النسائية ومناصري إشراك المرأة أيضًا إلى تحديد سبل إشراك النساء في العمليات على هذه المستويات أيضًا. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تعيين التفاعلات بين عمليات المسار الأول والمسار الثاني. ويجب أن يكون ذلك مصحوبًا بإدراك أن مجال الوساطة قد تغير وأن الجهات الفاعلة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومات ليست الأطراف الوحيدة. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمارس الدبلوماسية غير الرسمية، ومن ثم يتعين إشراكها هي الأخرى.

### القيادة بالقوة الحسنة لتعزيز المشاركة

51. من المهم بالنسبة للأمم المتحدة كمؤسسة أن تكون قدوة يُحتذى بها من خلال توظيف النساء اللاتي يتمتعن بمجموعات مهارات تراعي النزاعات والسياقات كمبعوثات خاصات وكبار الوسطاء. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدافع عن أجندة 1325 تبادل الممارسات والخبرات مع الآخرين. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب على دول مثل

تونس التي شهدت صراعاً تاريخياً طويلاً لإدماج المرأة في الحياة العامة، مسترشدة بقادتها السياسيين وحركتها النسائية، أن تكون قدوة وتجمع البلدان معاً على أجندة مماثلة.

52. يجب على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ضمان مشاركة المرأة بنسبة 50% في قيادتها وعلى كافة المستويات.

### دعم زيادة مشاركة الدول العربية في تنفيذ القرار 1325

53. إن النساء في العالم العربي لا يعانين من الأسقف الزجاجية والحوجز غير المرئية فحسب، بل يواجهن جدراناً خرسانية وطرفاً مسدودة أيضاً. لقد حان الوقت للنساء وحلفائهن لوضع استراتيجية لاخترق تلك الجدران. وقد عبر السيد بان كي مون، نائب رئيس منظمة الحكماء، عن أمه في أن يكون الربيع العربي قد دفع ليس فقط عجلة التغيير السياسي، بل التغيير الاجتماعي التحولي. وأشار إلى أن هذا الصراع أدى منذ ذلك الحين إلى تبديد المكاسب الاجتماعية والسياسية التي حصلت عليها المرأة في دول مثل اليمن وسوريا. ويعد إشراك النساء في المناصب السياسية الرفيعة وفي صنع السلام في المنطقة أمراً ضرورياً لأنه مورد بشري حيوي لا يمكن للعالم العربي المخاطرة بإهداره. وتكتسي مواهب النساء والشباب أهمية حيوية في تأمين السلام والاستقرار في المنطقة.

54. كررت جامعة الدول العربية التزامها بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضمان تمثيل المرأة في عمليات السلام. ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال دعم الدول الأعضاء في تطوير خطط عملها الوطنية، وتطوير استراتيجية إقليمية بشأن القرار 1325 وخطة عمل لتنفيذ القرار 1325 بغية تعزيز الآليات الإقليمية لدعم إسناد أدوار هادفة للمرأة في عمليات السلام، ومن خلال إنشاء شبكة الوسيطات العربيات المكونة من الدبلوماسية العربيات. ويُعد إنشاء شبكة الوسيطات العربيات خطوة جديرة بالترحيب والثناء: وهي تضم حاليًا دبلوماسيات من 10 من أصل 22 دولة عضو.

55. هناك حاجة إلى المزيد من الشفافية والبيانات لتحديد الفجوات القائمة بين الجنسين في المنطقة، ونماذج المشاركة، وآليات المشاركة المباشرة.

### إعادة النظر في طرائق آليات المشاركة المباشرة وغير المباشرة على مستوى المسار التفاوضي الأول

56. يعد نقص تمثيل الوسيطات رفيعات المستوى قضية خطيرة. وثمة تحسن في التكافؤ بين الجنسين على مستوى قيادات الأمم المتحدة، ولكن يبدو أن وساطة السلام تعد استثناءً. فقد نشأت شبكات إقليمية للنساء الوسيطات—الشبكة الأفريقية للمرأة في مجال منع الصراعات والوساطة من أجل السلام (FemWise-Africa)؛ شبكة الوسيطات العربيات؛ شبكة النساء الوسيطات من نساء البحر المتوسط؛ شبكة الوسيطات من بلدان الشمال الأوروبي؛ وشبكة النساء الوسيطات في دول الكومنولث البريطاني—كمصنعات لإبراز النساء الوسيطات والتعريف بهن، وجميع هذه الشبكات صار اليوم ضمن التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء وسيطات السلام. ويمكن الاستفادة من هذه الشبكات كمراكز لتجميع الموارد للأمم المتحدة عند السعي لتخصيص وسطاء على مستوى المسار الأول.

57. يعتبر نقص تعيين النساء الوسيطات مسألة مهمة قد تلحق الضرر بالعمليات. وقد اقترح الخبراء بعض التدابير الخاصة والمؤقتة لمعالجة هيمنة الذكور بشكل مباشر في المجال، مثل الوساطة المشتركة. ويعني ذلك تعيين شخصين أو أكثر على قدم المساواة، ومن شأن ذلك أن يحقق نتائج محددة وفورية ويؤدي إلى زيادة عدد النساء الوسيطات من الناحية الكمية، فضلاً عن أشكال التنوع الأخرى. فهو من ناحية آلية واحدة ومباشرة تسهل إدارتها ومراقبتها؛ ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن يكون تديباً مستقلاً لأنه يجب أن يصبح تحولاً إلى القيادة الشاملة للجميع وفهم قيمة تنوع النوع الاجتماعي في القيادة على نطاق أوسع. وتشمل الخطوات العملية للتنفيذ ما يلي: يجب موازنة شفافية العملية والاختصاصات مع القيادة الشاملة للجميع ويجب اختيار كلا المرشحين من بين مجموعة من المرشحين المؤهلين مثل أولئك الذين ينتمون إلى شبكات الوسطاء.

58. بقدر ما تستفيد آليات القيادة المشتركة من توسيع مجموعات المهارات وزيادة حجم الشبكات، فإنها لا يمكن أن تكون تديباً مستقلاً. ما لم تتم معالجة العقبات الهيكلية، والاعتراف بقيمة المشاركة على مستوى أعلى، سيظل إشراك المرأة أمراً صعباً. وهناك أيضاً مخاوف من أن هذا الإجراء قد يضيف طبقة أخرى من التعقيد ويخاطر بتجنب الجهات الفاعلة الدولية معالجة القضية الأساسية المتمثلة في التهميش الهيكلي للمرأة في مجال الوساطة. وفي الواقع، قد يؤدي عدم الالتزام بالمشاركة الهادفة أيضاً إلى تهميش المرأة في ترتيب الوساطة المشتركة حيث لا تُمنح الوسيطة نفس فرص الوصول إلى العملية أو تُحصر في دور مساعد وليس دور متساوٍ.

59. لا تتعلق المساواة في المشاركة المباشرة بالوصول إلى طاولة المفاوضات فحسب، بل تتعلق أيضاً بالوصول إلى العملية منذ بدايتها والمراعاة المتساوية للأراء قيد النظر. ويمكن للمناحين التأكد من ذلك من خلال جعل هذا ضمن شروط الحصول على التمويل للميسرين أو من خلال نظام الحصص الصارمة وآليات المراقبة التي تضمن تعميم منظور المرأة.

60. عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة المباشرة في وفود السلام، فإن طرق المشاركة المباشرة هي العملية والوقت والسياق المحدد. ويمكن أن تعني المشاركة المباشرة مفهوماً على الطاولة في حالة إجراء مفاوضات مباشرة أو أن يكون للوسطاء دور وسيط بحيث يتنقلون ذهاباً وإياباً بين الأطراف الرئيسية إذا رفضوا الاجتماع. ويتعين على كلاهما تمكين المشاركة المباشرة للمرأة ويجب أن يصر مناصرو الإدماج أولاً وقبل كل شيء على المشاركة المباشرة. وفي حال تعذر المشاركة المباشرة، يمكن أن تكون الأدوات غير المباشرة خياراً للنساء للتأثير على عمليات السلام.

61. قد يقوم الميسرون بتمكين وفود نسائية مستقلة محددة وبطلبون ذلك.

إن النساء في العالم العربي لا يعانين من الحواجز غير المرئية فحسب، بل يواجهن جدراناً خرسانية أيضاً. لقد حان الوقت للنساء وحلفائهن لوضع استراتيجية لاخترق تلك الجدران

يعد إشراك النساء في المناصب السياسية الرفيعة وفي صنع السلام في المنطقة أمراً ضرورياً لأنه مورد بشري حيوي لا يمكن للعالم العربي المخاطرة بإهداره

لا تتعلق المساواة في المشاركة المباشرة بالوصول إلى طاولة المفاوضات فحسب، بل تتعلق أيضاً بالوصول إلى العملية منذ بدايتها

تسعى عمليات المسار الأول إلى معالجة عناصر العقد الاجتماعي. ومع ذلك، بعد الاتفاق، سيظل العقد الاجتماعي قيد التفاوض وسيظل هشاً حتى يتم البحث عن مجتمعات شاملة للجميع

62. يمكن لإنشاء آليات، مثل المجالس الاستشارية النسائية ولجان النوع الاجتماعي المؤلفة من خبراء في النوع الاجتماعي والنساء ممن يتم منحهم فرصاً متساوية للوصول إلى المحادثات، أن يكون آلية إضافية مفيدة للمشاركة. ويمكن التماس مدخلات المرأة في مختلف الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمت مناقشتها من منظور النوع الاجتماعي بالإضافة إلى فرصة رفع قضايا حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي. وتُظهر الدروس المستفادة والأدلة المستمدة من لجان النوع الاجتماعي في سريلانكا وكولومبيا أن هذه الآليات يمكن أن تسهم في تحقيق نتيجة ناجحة. ويوجد حالياً في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن (OSESGY) ومكتب المبعوث الخاص لسوريا (OSE-Syria) مجالس استشارية تقنية للمرأة.

63. يجب إعادة تصور وظيفة عمليات المسار الأول وفهمها. وقد تكون الطاولة هي المكان التي يتم فيه تقنين الاتفاقيات ولكن ليس بالضرورة حيث يتم إبرام الاتفاقيات. ويجب قيادة الجهود المنسقة والاستراتيجية لخلق مسارات متعددة بهدف التأثير من خلال مناهج متعددة المسارات والجهود المتناسكة التي تسعى إلى معالجة المظالم المجتمعية الأفقية. وتسعى عمليات المسار الأول إلى معالجة عناصر العقد الاجتماعي. ومع ذلك، بعد الاتفاق، سيظل العقد الاجتماعي قيد التفاوض وسيظل هشاً حتى يتم تحقيق مجتمعات شاملة للجميع.

## التوصيات والاستنتاجات

### الحكومات والمنظمات الإقليمية العربية

64. يجب على المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، دعم البلدان في تطوير خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325. وينبغي استخلاص الدروس المستفادة من تنفيذ خطط العمل الوطنية في المنطقة ويجب تعزيز التعاون مع المجتمع المدني للمضي قدماً في تنفيذ أجندة القرار 1325. ويجب على جامعة الدول العربية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى إضفاء الطابع المؤسسي على التزامها بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من خلال ربط ميثاق جامعة الدول العربية، وهو المعاهدة التأسيسية لجامعة الدول العربية التي تحدد مجالات العمل العربي المشترك، بالاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة.

65. يجب على المنظمات الإقليمية، بالشراكة مع المنظمات الدولية مثل الإسكوا والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية، تطوير نظم مراقبة شفافة لتنفيذ خطط العمل الوطنية، وتعيين النساء في مؤسسات الدولة والمنظمات السياسية.

66. يجب على الحكومات العربية ترشيح وسيطات للانضمام إلى شبكة الوسيطات العربيات وتوسيع الشبكة لتمثيل جميع البلدان في المنطقة. يجب على الحكومات النظر في توسيع العضوية لتشمل المجتمع المدني وليس فقط النخبة السياسية. كما ينبغي تخصيص المزيد من التمويل لدعم النساء الوسيطات من المجتمع المدني.

67. يتعين على الحكومات العربية إجراء إصلاحات تشريعية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وتعالج الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى مواقع صنع القرار على المستويات القضائية والتنفيذية والتشريعية. ويعد ضمان تمثيل المرأة في قطاع الأمن والمناصب الوزارية والدبلوماسية العليا أيضاً مفتاحاً لإحداث التغيير.

68. من أجل دعم وتمكين القيادة والمشاركة السياسية للمرأة، يمكن استخدام تدابير خاصة مثل نظام الحصص. كذلك يجب تطبيق ومراقبة نظام الكوتا في الأحزاب السياسية الوطنية (50% من تمثيل النساء).

69. الاستثمار في قوة النساء والشباب لبناء السلام المحلي وتخفيف حدة النزاعات ومنعها واستغلال النساء والشباب كمورد للحوار والدبلوماسية. ودعم التبادلات بين الأجيال في مجال الوساطة وبناء السلام وكفالة أمن وحماية النساء من بناء السلام من كافة أشكال العنف.

70. على الحكومات العربية إزالة الوصم عن الحوار وتعزيز قدرات الوساطة والحوار على المستويين المحلي والوطني.

71. الاستثمار في إنشاء مركز إقليمي للمرأة والسلام والأمن يدرس النهوض بمشاركة المرأة في السلام والأمن الإقليميين، ويحدد الثغرات ونقاط الدخول. ويمكن ربط المركز بأجندة الشباب والسلام والأمن.

### الأمم المتحدة

72. يجب أن تكون الأمم المتحدة قدوة في زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في صنع السلام والوساطة رفيعة المستوى، وضمان إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة وتمثيلها، لاسيما النساء الشابات. ويجب الإقرار بتنوع النساء والابتعاد عن الصور النمطية للنساء العربيات من خلال المفاهيم الثقافية الخاطئة التي تحول دون سعي الأمم المتحدة لتنفيذ أجندة الإدماج في المنطقة. ويجب أن تحاسب العمليات التي ترعاها الأمم المتحدة الجهات الحكومية وغير الحكومية على هذه الأجندة.

73. جعل مشاركة المرأة بشكل مباشر في جميع عمليات السلام مطلباً إلزامياً للأطراف المشاركة، والاستفادة من مجموعة الوسيطات المؤهلات من الشبكات العالمية لتعيين وسيطات. والتأكد من أن الاتفاقيات والمفاوضات تراعي الفوارق بين الجنسين، وفي حالة الافتقار إليها، بتعيين الاستعانة بالخبراء في مجال النوع الاجتماعي.

74. مواصلة دعم النساء في المناصب العليا بما في ذلك المبعوثات الخاصات في منظومة الأمم المتحدة، من خلال نظام الكوتا. وفي حالة عدم استيفاء الحصة، يتعين اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة أخرى مثل الوساطة المشتركة، مع التأكد من توليهم مسؤولية مختلف جوانب التفاوض على أساس السلطة المتساوية.

75. تعزيز الشفافية ودعوة النساء من بناء السلام للتأثير على العملية بشكل مباشر من خلال الإحاطات أو تقديم الأوراق إلى الأطراف والوسيط، ومن خلال إنشاء مجالس استشارية فنية من البداية وطوال عملية السلام.
76. في حال عقد الاجتماعات رقميًا، يجب تمكين الشباب والنساء من المشاركة الافتراضية في عمليات ومشاورات السلام، مع مراعاة التمثيل عبر الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا ومعالجة الفجوة الرقمية.
77. ضمان الملكية المحلية لطاولة السلام أثناء تصميم العملية، واستشارة المجتمع المدني والنساء من بناء السلام ودعم العملية التي تقدم نتائج مجتمعية شاملة للجميع بدلاً من السلام السلبي. وتوسيع طاولة السلام لتشمل المجتمعات المهمشة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السلام، وذلك من خلال آليات رسمية أو غير رسمية مثل غرف دعم المجتمع المدني أو الإحاطات.
78. تجنب التعامل مع النساء باعتبارهن شخصًا واحدًا، والامتناع عن تطبيق مبادئ الحياد والإجماع أثناء المشاورات.
79. التأكد من قيام المبعوثين الخاصين وغيرهم من كبار مسؤولي الأمم المتحدة بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خططهم ولديهم فهم حقيقي لقضايا النوع الاجتماعي. مراقبة تنفيذ الأهداف المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن التي حددها في خططهم السنوية.

### الجهات المانحة والحكومات الأخرى

80. توفير التمويل المرن للنساء من بناء السلام للمشاركة بشكل جوهري في عمليات السلام، وضمان الدعم المالي لجهود المناصرة على هامش محادثات السلام وتقديم منح الاستجابة السريعة لمنظمات بناء السلام النسائية لزيادة مرونة عملها وتأثيرها العام على عمليات السلام.
81. يتعين على حكومات الأطراف الثالثة والجهات المانحة دعم الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الهيكلية للحوادث التي تحول دون مشاركة النساء والشباب الهادفة، بما في ذلك من خلال تعليم الفتيات، والانتقال إلى مكان العمل، وتحسين الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يجب دعم هذه الجهود الإدماج من خلال توفير التمويل المستدام وطويل الأجل مع تقبل المخاطر العالية، وحماية النساء والشباب الذين يقومون بهذه الأدوار، على سبيل المثال من خلال إطار حماية أركان للنساء من بناء السلام. ويجب أن يكون التمويل مشروطًا لضمان المشاركة العامة للنساء والشباب.
82. دفع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لفرص حصص الوفود السياسية، للدعوة إلى مشاركة المرأة بشكل مباشر وتمثيلها في جميع عمليات السلام. ضمان استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب للتأثير على تمثيل المرأة والمجتمع المدني (تخصيص حصة النساء في الوفود، وإرسال وفود نسائية مستقلة، واللجان المعنية بالنوع الاجتماعي، والمجالس الاستشارية، والمساحات المدنية الملحق رسميًا).
83. طلب تدقيقات العناية الواجبة للنوع الاجتماعي قبل تمويل أي عملية سلام أو عملية تنفيذ، بما في ذلك مراقبة التوصيات. ويجب أن يتم ذلك من قبل الأمم المتحدة وكذلك منظمات الدعم غير الحكومية الدولية.
84. دعم البرامج الرامية إلى معالجة الفجوة الرقمية وتمكين وصول المرأة إلى المساحات الرقمية بشكل آمن.
85. دعم المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب السياسية من خلال برامج بناء القدرات. ويتعين النظر في كيفية تقديم هذا الدعم بطريقة تراعي السياق والمخاوف الخاصة بسيادة الدولة.
86. دعم النساء والشباب في تطوير مبادراتهم الخاصة وصياغة مقترحاتهم الخاصة.

### النساء الوسيطيات

87. تعزيز التعاون بين الدبلوماسيات العربيات المعينات في شبكة الوسيطيات العربيات، والنساء المحليات والشباب من بناء السلام في المنطقة. تطوير آليات التشاور بين شبكة الوسيطيات العربيات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب.
88. توخي المزيد من التحديد في مطالب المشاركة المقّمة إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات التيسيرية الأخرى. توضيح نوع المشاركة المطلوبة وعن طريق أي الأدوات. الدعوة إلى إشراك المرأة في المسارات المتعددة، ليس فقط المسار الأول ولكن المسارين 2 و1,5 والأول كذلك، وإلى التنسيق الواضح بين المسارات والتشاور عبر المسارات.
89. تطوير قنوات لتبادل أفضل الممارسات والمعرفة والدروس المستفادة من التجارب الأخرى بين شبكة الوسيطيات العربيات وشبكات الوسيطيات الإقليمية والدولية الأخرى مثل شبكة النساء الوسيطيات في دول الكومنولث والتحالف العالمي.

### المجتمع المدني

90. تيسير الحوار بين الأجيال حول منع النزاعات والوساطة وتعزيز المشاركة الاستراتيجية والتعاونية للمرأة والشباب. العمل على تعزيز دور الفتيات والشابات كشريكات إلى جانب النساء البالغات من خلال برامج التدريب والإرشاد.
91. بناء قدرات الجهات الفاعلة ووفود السلام التي تدعو إلى المشاركة الهادفة في مجال المناصرة الاستراتيجية.

92. تنمية القدرات السياسية لدى النساء والعمل على تفكيك الصور النمطية التي تحصر المشاركة السياسية على الرجال.
93. المساعدة في تطوير المنصات وقواعد البيانات التي تعطي صوت النساء الوسيطات في المنطقة وتعظم تأثير عمل النساء المحليات في بناء السلام. ويمكن اتخاذ قاعدة بيانات الخبراء التي طورتها شبكة التضامن النسوي البيمنية مثالاً على ذلك.

#### توصيات عامة

94. وضع أدوات الوساطة في سياقها، مثل المجالس الاستشارية النسائية والوساطة المشتركة واللجان المعنية بالنوع الاجتماعي، وتكييفها مع خصوصيات كل عملية سلام وكل سياق محلي.
95. تتمثل النزاعات التي تشهدها المنطقة حاليًا في الحروب الأهلية، وإن كان ذلك غالبًا يحدث بتدخل دولي، مما يعني أنه من الأهمية بمكان التعامل مع السلام من حيث العقد الاجتماعي والعلاقات المجتمعية. ويتعين على الوسطاء الاستفادة من خبرات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وليس فقط من خبراء العلاقات الدولية.
96. تطوير وضمان الربط بين المسار الأول والمسار الثاني والمسار الثالث، لضمان إمكانية دمج اهتمامات النساء والشباب وإسهاماتهم في السلام على أرض الواقع في عمليات ومبادرات السلام.
97. يجب تعميم مشاركة المرأة في جميع المجالات وألا تقتصر على ما يسمى 'قضايا المرأة'. التأكد من حديث الوسطاء الذكور عن 'قضايا المرأة' بهدف تطوير ودعم وتعميم منظور النوع الاجتماعي.
98. يجب الاعتراف بالدور الأوسع الذي تلعبه المرأة بشكل غير رسمي داخل المجتمعات المحلية — المعرفة والخبرات التي تمتلكها قيمة ولا ينبغي إغفالها.

#### الخاتمة

يحتاج الأمر إلى التنسيق الاستراتيجي للحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها فيما يتعلق بمشاركة المرأة بشكل هادف في عمليات صنع السلام رفيعة المستوى. ويجب الاعتراف بجهود النساء في بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية واستثمار الحوار بين الأجيال. ويجب تعزيز الإرادة السياسية الإقليمية للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة، وتعزيز تمثيل المرأة في القيادة السياسية العليا. كذلك يتعين على الميسرين الخارجيين تحمل مسؤوليتهم تجاه تنفيذ هذه الأجندة والمشاركة بشكل خلاق مع النساء والشباب في الجيل التالي من عمليات السلام. ويمكن أن يكون التأثير تحويليًا في مسيرة المنطقة نحو بناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية يسودها الرخاء، إذا ما تضافرت الجهود من أجل تعزيز المشاركة الهادفة في صنع السلام.

#### كبارا عباد

ويلتون بارك | تشرين الثاني/نوفمبر 2020

تهدف تقارير ويلتون بارك إلى تقديم ملخص للنقاط والاستنتاجات الرئيسية لكل فعالية. وتعكس التقارير روايات المقررين عن وقائع الاجتماع ولا تعتبر بالضرورة عن آراء المقررين. كما تجدر الإشارة إلى أن تقارير ويلتون بارك وأية توصيات واردة فيها مخصصة للمشاركة وليس ببيانًا لسياسة ويلتون بارك أو وزارة الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية البريطانية أو الحكومة البريطانية.

إذا كنت ترغب في قراءة تقارير ويلتون بارك الأخرى، أو المشاركة في فعاليات ويلتون بارك القادمة، يرجى الرجوع إلى موقعنا على الإنترنت [www.wiltonpark.org.uk](http://www.wiltonpark.org.uk) لتلقي نشرتنا الشهرية وآخر التحديثات، يرجى الاشتراك في

<https://www.wiltonpark.org.uk/newsletter/>

## الملحق

تم إعداد ورقتين للمناقشة لمؤتمر ويلتون بارك الافتراضي: (ورقة المناقشة 1) نموذج الوساطة المشتركة؛ (ورقة المناقشة 2) زيادة تأثير المجتمع المدني في عمليات الوساطة. وقد أعدت هاتان الورقتان من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشارك في كتابتهما الأستاذة كريستين بيل، المديرة التنفيذية لأكاديمية العدالة العالمية ورئيسة برنامج أبحاث التسويات السياسية بجامعة إدنبرة والدكتورة كاثرين تيرنر، أستاذة مشاركة في القانون الدولي في جامعة دورهام الجامعة ونائب مدير معهد دورهام للأمن العالمي.

التوصيات التالية مستقاة من متن ورقتي المناقشة السابق ذكرهما.

### ورقة المناقشة (1): نموذج الوساطة المشتركة

#### التوصيات

1. الالتزام بدعم الجهود الجارية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالتعيين في مناصب الوساطة رفيعة المستوى  
(أ) مواصلة البناء على مبادرات التكافؤ الناجحة حتى الآن، بما في ذلك الالتزامات بتحقيق التكافؤ بين الوسطاء رفيعي المستوى في المواعيد المستهدفة.  
(ب) العمل على الحد من تأثير الدولة في السعي لتعيين المرشحين 'المفضلين' على حساب من لديهم أفضل المهارات المطلوبة للوظيفة، والذين يعكسون تنوع السكان الذين تخدمهم المنظمات الدولية.  
(ج) الالتزام بالشفافية في عملية التعيين.  
(د) التصدي للدول وأطراف النزاع في حال عدم رغبتهم في التعامل مع النساء الوسيطات.
2. تحديد الاختصاصات بشكل واضح لجميع مناصب الوسطاء في جميع المنظمات وإتاحتها للجمهور.  
(أ) التأكد من أن هذه الاختصاصات تتضمن صلاحية إشراك النساء في المفاوضات، والتأكد من تبنيها منظور النوع الاجتماعي (كما هو منصوص عليه بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1325)، ويشمل ذلك، إن أمكن، الإشارة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325.  
(ب) ضمان اتباع نهج متكامل لوساطة شاملة للجنسين، ويشمل ذلك النساء الوسيطات، بل والمستشارين الخبراء في النوع الاجتماعي (من ذوي الخبرة في النوع الاجتماعي ومهارات تصميم العمليات)، والالتزامات المؤسسية لتمثيل المرأة ومشاركتها في عمليات السلام، وفي آليات وعمليات التشاور الفعالة والعالية الجودة.  
(ج) التأكد من أن مسؤولية مراعاة الفوارق بين الجنسين لا تقع على عاتق الوسيطات بشكل مسبق، بل يتم تقاسمها بالتساوي من قبل فريق الوساطة.
3. وضع متطلبات واضحة وشفافة فيما يخص مهارات الوسطاء بحيث يمكن استيفائها من قبل مشتركين 'غير تقليديين' إن أمكن ذلك.  
(أ) مراجعة المهارات والكفاءات المطلوبة للتعيين في جميع مناصب الوساطة لإزالة المعايير الاستيعابية وضمان تنوع الخبرات.  
(ب) تضمين الالتزام بمساواة المرأة ضمن الكفاءات الأساسية في عملية الاختيار.  
(ج) التأكد من مراجعة الأداء بشكل دوري في ضوء الاختصاصات الخاصة بوظيفة الوساطة.
4. اعتماد تدابير خاصة مؤقتة، مثل الوساطة المشتركة أو لجان الوسطاء عند الاقتضاء، لضمان سرعة تحقيق التكافؤ بين الجنسين في أدوار الوساطة العليا  
(أ) استخدم التدابير الخاصة المؤقتة لتعيين وسطاء كبار يتمتعون بمهارات وخبرات قيادية تكميلية (بناءً على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان).  
(ب) المطالبة بتشريعات متساوية من الدول الأعضاء والتوازن في القوائم المختصرة.  
(ج) الانخراط مع آليات مثل شبكات الوسيطات الإقليمية لتحديد المرشحين الخارجيين للمناصب، والتأكد من أن المرشحين المختارين من الشبكات يحظون بدعم سياسي واضح لتعيينهم من الدولة المرشحة والمنظمات الإقليمية.  
(د) تضمين خبراء النوع الاجتماعي في لجنة اختيار تعيينات الوساطة العليا لإجراء مقابلة شخصية مع كل مرشح بهدف (أ) تعريفه بنطاق الوظيفة للتأكد من مدى استعداده (ب) اختبار أوراق اعتماده (ج) اختبار مدى التزامه بقيم

مثل المساواة بين الجنسين. ويمكن تعزيز ذلك من خلال لجنة 'الفرز المسبق'، لدفع المرشحين نحو التزامهم بالدور.

## 5. الاستثمار في التكافؤ بين الجنسين من أجل المستقبل في منظومة الوساطة، وتطوير جيل جديد من الوسطاء يكون أكثر مساواة

(أ) مراجعة معايير التوظيف والترقيات لاستبعاد المتطلبات والممارسات الإقصائية، والتركيز على الأفكار والخبرات القابلة للتحويل، وتنوع التاريخ المهني والحياتي.

(ب) تطوير مسار تدريب 'الوسطاء' داخل المنظمات الدولية، والذي يستهدف على وجه الخصوص المجموعات ناقصة التمثيل مثل النساء.

## 6. الالتزام بمشاركة البيانات حول النساء في مناصب الوساطة العليا من سنة 2011 إلى 2020 لضمان وجود خط أساس معاصر يمكن من خلاله قياس التقدم المحرز اعتبارًا من عام 2021 فصاعدًا.

(أ) تشجيع الهيئات الخاصة وغير الحكومية المشاركة في عملية الوساطة على اعتماد مدونات قواعد الممارسة العامة التي تشمل التنوع بين الجنسين في الوساطة، ونشر إحصاءات عن المرأة في منظماتهم.

## 7. مراجعة مدى إمكانية اضطلاع القوائم الحالية وشبكات الوسيطات النسائية بدور رسمي بشكل أكبر في الاقتراحات والمقابلات الشخصية وعمليات اختيار الوسطاء الدوليين أو الإقليميين.

(أ) التأكد من ارتباط إنشاء شبكات للنساء الوسيطات بآليات واضحة لتحسين تمثيل الجنسين في عمليات الوساطة من خلال دعم الهيئات التابعة للدولة أو الإقليمية.

## ورقة المناقشة (2): زيادة تأثير المجتمع المدني في الوساطة

### التوصيات

1. الإقرار بالجهود التي تبذلها النساء بالفعل في الوساطة ومنع نشوب النزاعات والعمل على إبرازه بشكل أكبر. ومن الأهمية بمكان ألا يأخذ الوسطاء في الاعتبار الجالسين على الطاولة فحسب، بل في الغائبين أيضًا، وأن يقوموا بإنشاء آليات عملية لضمان إعلاء هذه الأصوات.

(أ) لا تقتصر مشاركة المرأة في عمليات السلام على الآليات المحدودة الخاصة بالإشراك في محادثات المسار التفاوضي الأول؛ إذ تشارك النساء في أعمال الوساطة ومنع نشوب النزاعات عبر نطاق حل النزاعات. ويجب الاعتراف بهذا العمل ودعمه بشكل كافٍ.

(ب) يمكن للمبادرات التي أطلقتها النساء أن تعزز عمليات السلام على نحو هادف بعدة طرق مختلفة. ويجب إنشاء مسارات رسمية داخل وخارج العملية لتمكين المنظمات النسائية من الإسهام في العملية من خلال الأطراف أو الوسيط وفريقه.

(ج) التركيز على بناء دعم متوسط المستوى لسد الفجوة التقليدية بين المسارين الثالث والأول.

(د) توفير التمويل المناسب والمستدام للنساء في مجالات الوساطة المختلفة.

2. يجب مطالبة جميع الأطراف في عملية التفاوض وفرق الوسطاء الدوليين بإشراك نساء من خلفيات متنوعة في وفودهم. ينبغي تقديم دعم واضح للوفود والنساء اللواتي يشاركن فيها من قبل الفاعلين الدوليين لتمكين تلك المشاركة.

(أ) يمكن للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم التقني واللوجستي للنساء لتمكينهن من المشاركة، على الرغم من أن مشاركتهن ستكون في أفضل الأحوال جزءًا لا يتجزأ من الترتيبات اللوجستية للمحادثات على نطاق أوسع.

(ب) يجب أن تقدم المنظمات الدولية وغير الحكومية الدعم لتلك الأطراف التي تضم أعدادًا كافية من النساء، لمواجهة التحديات التي يفرضها جمهورها.

(ج) أينما كانت التدابير الطوعية غير كافية، وسمحت الديناميات السياسية الأوسع نطاقًا بذلك، يمكن جعل الوصول إلى العملية مشروطًا بإشراك النساء في الوفود.

(د) يمكن إدخال حصص لعدد النساء في كل وفد في سياق التمثيل العددي المتفق عليه للأطراف قبل بدء المفاوضات.

3. وينبغي بذل كافة الجهود لإدراج آلية محددة للوصول الكامل إلى عملية الصياغة، لمناصري النوع الاجتماعي والمرأة.

4. عندما يتم استبعاد بعض الأصوات بوضوح من العملية، يجب على الوسيط/الميسر إنشاء آليات مخصصة لتعزيز اتساع التمثيل الديمقراطي، بما في ذلك تمثيل النساء؛ وقد يشمل ذلك أشكالًا خاصة من عملية الاختيار والانتخاب.

(أ) في حالة وجود مقاومة لإشراك المرأة ضمن أطراف التفاوض، يجب إنشاء آليات مثل الأشكال الخاصة للانتخابات لتمكين الاختيار الديمقراطي للنساء والأقليات الأخرى غير المهيمنة للمشاركة في العملية، مما يخلق رابط بين التمثيل والمشاركة.

(ب) يجب تقديم الدعم للقيادات النسائية لبناء منصة يمكن من خلالها المشاركة في تلك الآليات.

5. لتعزيز الخبرات في مجال النوع الاجتماعي في المحادثات، يمكن إنشاء آليات للصياغة والإرشاد مثل لجان النوع الاجتماعي أو اللجان الفرعية. ولضمان نجاحها، يجب أن يكون لهذه الهيئات خط اتصال مباشر في عملية التفاوض.

(أ) يجب الاتفاق مع أطراف النزاع على إنشاء لجنة أو لجنة فرعية، ويجب الحفاظ على خط اتصال مباشر في المحادثات من خلال أطراف التفاوض المباشر.

(ب) يجب أن تكون الهيئة ممثلة لجميع أطراف المفاوضات السياسية والمجتمع على نطاق واسع، وأن يتم تعيينها على أساس الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين، ويشمل ذلك الخبرة العملية في قضايا النوع الاجتماعي والدفاع عن حقوق المرأة.

(ج) ينبغي استشارة الهيئة في كافة جوانب المفاوضات، بما في ذلك التعليق على مشاريع الاتفاقات.

(د) يجب أن يكون من اختصاصات الهيئة الموضوعية الواضحة تقديم المشورة بشأن: (أ) مراعاة الفوارق بين الجنسين في الأجندة، (ب) قضايا المساواة المتعلقة بأساليب العملية، و(ج) كل المحتوى الموضوعي للمفاوضات.

6. يمكن استخدام هيئات الإشراف غير المباشرة، مثل المجالس الاستشارية، عند الضرورة لتكملة التدابير الأخرى. وحيثما يتم إنشاء مثل هذه الهيئات، يجب تحديد الاختصاصات، على أن يكون هناك آليات اختيار شفافة. ويجب تعيين الهيئات على أساس الخبرة والتجربة في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

(أ) يجب أن توضح الاختصاصات الأساس الذي يتم عليه اختيار النساء للمشاركة، والاختصاص الموضوعي لدورهن الاستشاري.

(ب) يجب على المجلس أن يتيح على قدم المساواة الوصول إلى مسودات الاتفاقات/الاتفاقات والبنود المقترحة وأن تتاح له فرص مجدبة للتأثير على مضمون المسودة.

(ج) يجب إنشاء آليات رسمية للتواصل المستمر بين المجتمع المدني النسائي والمجلس الاستشاري.

(د) يجب ألا تحل هذه المجالس محل ضرورة وجود مستشارين خبراء في مجال النوع الاجتماعي في العملية، ولا ضرورة إشراك النساء من قبل أطراف المحادثات.

7. يجب أن تكون طريقة التضمين المختارة مناسبة لنوع المحادثات.

(أ) لا ينفي وجود نموذج 'مخطط' للمشاركة ضرورة تحليل النزاع القائم على النوع الاجتماعي، وتصميم العملية الذي ينطوي على فهم قوي لكيفية تأثر النساء بشكل مختلف بالنزاعات، وما هي العوائق المحددة التي قد تحول دون المشاركة في هذا السياق.

(ب) عادة ما تكون النماذج الفردية للمشاركة غير كافية. وعند الاقتضاء، يجب متابعة عدد من النماذج المختلفة معاً.

(ج) يجب إجراء عمليات تدقيق لتحديد الأماكن التي تكون فيها النساء ناشطات سياسياً واجتماعياً بهدف دمج هذا العمل في العملية من خلال آليات تجسيرية مبتكرة.